

## تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ ودوره في جلب الرضا الشعبي

م م تحسين حمه سعيد شمس الدين  
كلية القانون والسياسة، جامعة التنمية البشرية

### المخلص:

هذا بحث في فلسفة القانون. يدعي بأن الفكر القانوني في العصر الحديث مر بثلاث مراحل، يفترض بأن القانون في البداية يعتبر حكماً فقط. وبعدها تحول الى القاعدة القانونية، في حين انه يرى كمبادئ قانونية في المرحلة الثالثة، وهذا يعني في المرحلة الاولى ان الحكم الصادر من قبل حاكم حي (السلطة السياسية) يحسب قانوناً فقط. اما في المرحلة الثانية نظر الى القانون كقاعدة قانونية. حيث ان القاعدة القانونية تنفصل عن صدرت منه وأن مطبق القانون يمكنه تصور ما هو مطلوب منه وتنبئه. وفي المرحلة الثالثة ذهب فلاسفة القانون الى ان القانون انما هو مبادئ قانونية. وهذا يعني تحول القانون من موضوع خارجي الى امر داخلي، يقوم بتطبيقه الشخص القانوني ايماناً به وليس خوفاً من العقوبة المفروضة عليه فقط.

يعتبر فيلسوف القانون الانجليزي (اوستين) مؤسس المرحلة الاولى، حيث انه ان يقصر القانون في احكام الحاكم الحي، في حين ان فيلسوف القانون المشهور (هارت) يمثل المرحلة الثانية وانه اراد باعترابه القانون قواعد قانونية اكمال النواقص الموجودة في تفكير المرحلة الاولى. بينما ان الفيلسوف الامريكي (دوركين) اوصل الفكر القانوني الى مرحلته الثالثة (مرحلة المبدأ).

من ناحية اخرى انه جرى في فلسفة السياسة تغييراً جوهرياً في مسألة الديمقراطية والعقد الاجتماعي. وهذا بفضل اعمال فلاسفة كجون راولز وهابرماس، حيث لم يبق اليوم ان السلطة المنتخبة تقوم باتخاذ القرار ولم يعد العقد الاجتماعي منعقداً بسبب الدفاع عن حقوق الفرد، بل للذب عن حقوق الجماعة ايضاً، وان الشعب يشارك السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجميع. وهذا يدل على ان فلسفة السياسة توجهت الى التركيز على امر داخلي وهو جلب رضا الشعب، وبه وصل كل من الفكر القانوني والسياسي الى النقطة المشتركة.

### پوخته

ئەمە لیکۆلینەوهیهکه له فەلسەفەی یاسادا، بانگشەیی ئەوە دەکات کە هەزری یاسایی نوێ له فەرمانەوه دەستی پیکردووه دواتر بوووتە رێسای یاسایی (القاعدة القانونية) و دواتر بهوه گەشتوووه کە بناغەیی یاسا بریتییە له پرەنسیبە یاساییەکان (المبادئ القانونية)، ئەمەش مانای وایە کە له قۆناغی یەکەمدا یاسا به فەرمانیکێ دەرهکی دەرجوو له لایەن دەسەڵاتداریکێ زیندووێ لهبەرچاو دەزانرا. له قۆناغی دووهمدا یاسا وهک رێسا (القاعدة) سەیر کرا، کە هەم رێسا له خاوەنەهەکی جودا دەبیتهوه وهەمیش ئەو کەسە یاسای بهسەردا جیبه جیدەکریت پێشتر دەزانیت داوای چێ لیدەکریت، ئەو دوو خەوشە گەورەیهی له قۆناغی یەکەمدا بوونیان هەبوو. له قۆناغی دواتردا فەیلەسوفەکانی یاسا بۆ ئەوە رۆشتن کە یاسا بنەمای یاساییه (المبادئ القانونية)، ئەمەش بهو واتایه بوو کە یاسا وهەرچەرخا بۆ بابەتیکی ناوهکی و ئەوانە یاسایان بهسەردا جیبه جی دەکریت لهبەر باوهر پێبوونی ناوهکی به گۆیی دەکەن ئەوەک تهنها له ترسی سزای دەرهکی.

ئۇستىنى فەلەسەفىي بىناۋىي پۈتۈنچىلىك نۆپەس قۇناغى يەكەم بوو ، واتە ئەو باۋەرىي بىۋە بوو كە ياسا  
 حوكمى حاكىم. دىكرىت ھارتى فەلەسەفىي بىناۋىي ياسا بە ناسىيەرى قۇناغى دوۋەم دابىرىت. ھەروەك دىشەت  
 دوۋرىكىنى فەلەسەفىي بىناۋەرى ئەو قۇناغە ئەۋمار بىكرىت كە باۋەرىي بە پىرىنسىپە ياساىيەكان ھەيە.

لە لايەكى دىكەۋە لە فەلەسەفىي سىياسەتدا گۇرۇپپىيەكى بىنەرتى لە بابەتلىك ۋەك دىموكراسىيە و گىرىبەستى  
 كۆمەلەيتىدا روۋىدا، ئەمەش دەرەنجامى كارى فەلەسەفىيە سىياسەتلىكى ۋەك ھابىرماس و جۇن راولز بوو، كە ئىدى تەنھا  
 دىسەلات دۋاي ھەلپۇزاردى بىرپار نادات و، مەبەستىش تەنھا بەرگىرىكىردن لە مافەكانى تاك نىيە، بەلكو مافەكانى گروپ  
 و كۆمەلگە، ئىتر ھەم ھالۋاتى بەشدارى لە بىرپارەكاندا دىكاتو ھەمىش رەزامەندى گەل دىبىتە سەنتەر، واتە  
 ۋەرچەرخانى فەلەسەفىي سىياسەت بۇ رەزامەندى ناۋەكى، لىرەۋە فەلەسەفىي ياسا و سىياسەت گەشتەۋە بەيەك.

### Abstract:

This research in the philosophy of law field. It claims that legal thought in modern times has gone through three stages. It is assumed that the law in the beginning is only a judgment. And then turned to the legal rules, And It considered legal principles in the third phase, which means in the first stage that the ruling issued by the governor of the district (political power) is counted only law. In the second phase, the law was seen as a legal rule. Since the rule of law is separate from those who issued it and that the application of the law can imagine what is required of it and its prediction. In the third stage, the philosophers of the law went on to say that the law is a legal principle. This means that the law is transformed from an external issue into an internal matter, which is applied by the legal person in his faith and not only out of fear of the punishment imposed on him.

The philosopher of the English law (Austin) is the founder of the first stage, since he shortens the law in the rules of the living ruler, while the philosopher of the famous law (Hart) represents the second stage and he wanted - as the law legal rules - complete the shortcomings in the thinking of the first stage. While the American philosopher Dworkin brought the third phase of the legal thought (the principle stage).

On the other hand, political philosophy has fundamentally changed the question of democracy and social contract. This is due to the work of the philosophers such as John Rawls and Yurgen Habermas. Today, the elected authority is no longer able to make a decision. The social contract is no longer held because of the defense of the rights of the individual, but also for the rights of the group. This indicates that the philosophy of politics has tended to focus on an internal matter which is to bring the satisfaction of the people, by which both legal and political thought have reached a common point.

## المقدمة

ان الاهتمام بحقل مهم كفلسفة القانون في كلياتنا المختصة بالدراسات القانونية ليس بالمستوى الذي يهتم به في جامعات الدول المتقدمة، وان كان رواد القانون في جامعات الدول الاسلامية بنوا كليات الحقوق والقانون التي تجاوز عمر بعضها اكثر من قرن على أسس قانونية فكرية وفلسفية مهمة، انتجت فقها قانونيا غنيا استهل المشرع من ينبوعها ما يحتاجه من المفاهيم والافكار والتفسير اللازم لاستمرار الحياة القانونية الشابة خلال القرن المنصرم. الا انه مع الاسف ربما وبسبب الظروف السياسية غير المستقرة التي مر بها تلك البلاد لم تستطع الاجيال الجديدة من القانونيين الاستمرار في الإبداع والإضافة الى ما انتجه نبوغ الجيل الاول في مجال الفكر القانوني وان كان هنا وهناك محاولات بل دراسات و بحوث ومؤلفات قيمة قام بها الباحثون القانونيون في البلاد الاسلامية وخاصة نحن نمتلك كنزا فقهيا وقانونيا مخفيا كالفقه والشرعية الاسلامية الغراء، حيث يوصف احد الفلاسفة الحضارة الاسلامية بانها حضارة صنع الفقهاء والقانونيين.

بناء على المبدأ العلمي المعروف الذي يطلب من الدارس توجيه السؤال المرتبط بالحقل الذي هو بصدد الدراسة فيه بدل محاولة تخلية ذهنه من الاسئلة حتى لا يصبح ذهنه ذهنا حافظا للمواد دراخا للقواعد الموجودة فقط. فعلينا توجيه الاسئلة الجدية في مجال فلسفة القانون حتى نصل الى العمق الفكري للموضوع القانوني. فعندما يأتي طالب القانون حتى في دراسته القانونية الأولية ويسأل عن الأسس الفكرية للدراسات القانونية يكشف بأنه لا يوجد ما يروي غليله في المجال الفلسفي والفكري القانوني. وان كان يوجد آراء وتصورات فكرية مهمة عند رجال القانون في كلا مجالي القضاء والتعليم القانوني. وهذا ما كشفناه نحن الأجيال المتأخرة من نبوغ عند اساتذتنا في كليات القانون.

ربما يرجع السبب في عدم الاهتمام بالمجال الفلسفي والفكري القانوني الى الذهاب الى أن القانون هو مجال عملي وليس مجالا نظريا مهتما بالفكر كما هو الحال في الحقول المعرفية الأخرى. يبدو ان هذا النوع من التحليل غير صحيح بناء على سببين رئيسين وهما:

اولا: ان العلوم القانونية كسائر العلوم الاخرى لها جانبان، جانب فكري نظري اساسي يبين فيها مجال وحدود الدراسات القانونية ويبين النظريات والمفاهيم القانونية فيها ويبحث عن دلائل وجودها وعلل الاخطاء التي وقعت. وبما ان العلوم الفكرية هي من المعرفة ذات الدرجة الثانية المعتمدة على العقل، المعرفة التي يكون الخطأ فيها على درجة من الأهمية لا تقل من أهمية الصواب.

ثانيا: ان الجانب العملي لا يمكنه ان يستقيم في مساره و يصيب في تحقيق نتائجه ما لم يكن مبنيا على أسس فكرية متينة و واضحة حيث ان الفكر المشوّش وكما يقول أحد فلاسفة القانون يولد الهوية والعمل المشوّش. من هنا يظهر اهمية البحث في مسألة مهمة كفلسفة القانون والعلوم القانونية الفكرية الجديدة، الا وهي فلسفة القانون وتأريخ القانون و علم النفس القانوني ومقارنة النظم والشرائع القانونية وعلم الاجتماع القانوني.

ومن ثم حاول الباحث في هذا البحث المتواضع دراسة مجال صغير في حقل فلسفة القانون وهو محاولة الجواب عن سؤال كؤن اشكالية بحثه، وهو هل القانون حكم ام قاعدة ام مبدأ ؟

وبافتراضه ان القانون تطور من الحكم وتجاوز مرحلة القاعدة القانونية حتى وصل الى مرحلة المبدئية وأثر هذا التطور في جلب الرضا الشعبي. الا ان الباحث لا يدعي انه سبق في هذا المجال، بل ان هناك دراسات قيمة سبقته اعتمد عليها وبشير اليها اثناء البحث، وان حاول ان يضيف بعض الاضافات !.

اما بالنسبة للمنهج المعتمد عليه في البحث وهو المنهج العقلي النظري الذي يجب ان يعتمد عليه في هذا النوع من الدراسات. وان حاول ان يكمله بالمنهج الوصفي المقارن.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد قسّم البحث الى ثلاثة مباحث:

اما المبحث الاول فقد خصّص لإلقاء الضوء على التعرف بفلسفة القانون وموضوعاته .  
 و أما المبحث الثاني مكرّس لدراسة تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ القانوني.  
 والمبحث الثالث يبحث عن كيفية الاستفادة من تطور الفكر القانوني ودوره في جلب الرضا الشعبي.  
 وأخيرا اختتم الباحث البحث بخاتمة تضم أهم ما توصل إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث .

## المبحث الاول

### (التعرف بفلسفة القانون وموضوعاته)

المطلب الاول: التعرف بفلسفة القانون:

دراسة فلسفة القانون جديد بشكل عام كحقل مستقل ضمن الحقول الفكرية المسماة بالفلسفة المضاف (sub-field) والذي تدخل مصطلح (فلسفة) على كلمة اخرى ككلمة القانون، فتصبح كلمة الفلسفة مضافا والكلمة الملحق بها مضافا اليها: كلمة (فلسفة) مضاف و(القانون) مضاف اليها، فتصبح ( فلسفة القانون) <sup>(1)</sup> .  
 فتتحدد وظيفة فلسفة القانون ضمن حقل الفلسفات المضافة بما يلي:

اولا: ان فلسفة القانون من المعرفة الدرجة الثانية، والمقصود من المعرفة الدرجة الثانية هي ذلك الحقل المعرفي الذي يجعل من نفس العلم موضوعا للبحث بدل دراسة موضوع ذلك العلم، ونعني بقولنا هذا انه اذا كان لكل علم موضوعا خاصا به يدرسه، فان موضوع فلسفة ذلك العلم هو ذلك العلم نفسه. فمثلا اذا كان موضوع علم الكيمياء هو دراسة العناصر الكيميائية وموضوع علم الطب هو دراسة جسم الانسان وموضوع علم الفيزياء هو دراسة المادة و موضوع علم الاخلاق هو دراسة القواعد الاخلاقية. فان فلسفة أي علم من تلك العلوم تدرس العلم نفسه، اذا ان فلسفة الكيمياء تجعل من علم الكيمياء موضوع دراسته، وكذلك فلسفة الطب بدل ان تدرس جسد الانسان تقوم بدراسة علم الطب نفسه<sup>(2)</sup>، وهذا صحيح بالنسبة لجميع العلوم التجريبية منها والانسانية<sup>(3)</sup> . ومن ثم اذا كان لعلم القانون مسائله و موضوعاته. فان فلسفة القانون يدرس القانون نفسه!

ثانيا: واذا كان لكل علم موضوعه ، فان مناهج الدراسة تختلف باختلاف العلوم فان المنهج في دراسة الفلسفات المضافة منهج نظري عقلي دائما<sup>(4)</sup> .

ثالثا: ولكن ان السؤال الذي يظهر نفسه هو الفلسفة المضافة تقوم بدراسة اي جزء من المعارف التي تضاف اليها؟

<sup>1</sup> سون اريك ليدمن، درسايله آينده (تاريخ اندیشه مدرنيته) ترجمه سعيدي مقدم، نشر اختران، تهران، چاپ اول 1387 هـ ش، ص 61.

<sup>2</sup> احمد رضا همتي مقدم: فلسفه پزشکی در (فلسفه های مضاف)، به كوشش : عبدالحسين خسرو ثناء ، جلد دوم، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامي، چاپ دوم تهران 1390 هـ ش، ص 368.

<sup>3</sup> الطالبی، دکتر محمد حسين، درآمدی بر فلسفه حق، نشر پژوهشگاه حوزه و دانشگاه، قم جعفری، چاپ اول، پاییز 1393 هـ ش.

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن القول بأن الفلسفات المضافة هي تابعة للفلسفة التحليلية والمشهور من هذه المدرسة الفلسفية أنها تهتم بتحليل المفاهيم (concepts) وأن فلاسفتها يرون بأن هذا التحليل هو الوظيفة الأساسية للفلسفة. ولهذا فإن أول وظيفة لفلسفة أي حقل تصبح تحليل المفهوم الأساسي في هذا الحقل، فأول وظيفة لفلسفة الفن تحليل مفهوم (الفن) والمفاهيم المهمة الأخرى في حقل الفن. وتكون دراسة الفرضيات والنظريات الموجودة فيها وظيفتها الثانية<sup>5</sup>، بالإضافة إلى ذلك في فلسفة الحقول العملية كالسياسة والقانون والأخلاق تحقق فلسفتها في أساس الشرعية لمبادئها العملية. لذلك تتكون فلسفة أي منها من جانبين: جانب تحليلي، يحلل المفاهيم ويحقق في الفرضيات والنظريات. والجانب الآخر يحقق في أساس وشرعية المسائل العملية. فيبحث في النظريات العملية في تلك الحقول كالنظريات المتعلقة بالأخلاق العملي الموجود في الأخلاق<sup>(6)</sup>.

ومن هنا الموضوع الأول لفلسفة القانون هو دراسة مفهوم القانون وتأتي بعده دراسة فرضيات ونظريات القانون وأنواعه وموقعه من بين المعارف الأخرى وخاصة (بالنسبة لفلسفة القانون) أهميته بالنسبة للعلوم الإنسانية بشكل عام والقانونية بشكل خاص!<sup>(7)</sup>.

رابعاً: الذي ذكرناه آنفاً يتحقق على فلسفة القانون الذي نحن بصدد البحث عنه أيضاً. فلسفة القانون من المعرفة الدرجة الثانية، فإن كان القانون كمعرفة من الدرجة الأولى يدرس القواعد القانونية يعني قواعد السلوك الاجتماعي العامة المجردة التي يعاقب السلطة العامة من يقوم بمخالفتها. فإن فلسفة القانون كمعرفة درجة ثانية يجعل علم القانون موضوعاً لها. وهي تنقسم إلى قسمين رئيسيين: قسم تحليلي، يصبح نفس القانون الموضوع الرئيسي في دراستها ومقارنتها بالعلوم القريبة كالعلوم الاجتماعية السلوكية وتكامل النظام القانوني وتصحيح الأخطاء وتكملة النقصان. في حين أن القسم العملي يبحث في موضوع مقارنة القانون بالأخلاق وشرعية المواضيع القانونية كالعقوبة والإعدام والحق والمسؤولية القانونية والحرية والحياة الخاصة من الحياة في الفضاء العام<sup>(8)</sup>.

### المطلب الثاني: مراحل تطور الفكر القانوني:

إن الفكر القانوني تجاوز مراحل متعددة ومعروف بأنه ابتداءاً أراد أن يتميز القانون عن غيره من الحقول الأخرى. ففي البداية كان محاولة فلاسفة القانون هو إثبات استقلالية القانون وأن القانون موضوع مركزي في العصر الحديث وكأحد إبداعات هذه المرحلة<sup>(9)</sup>. وفي المرحلة اللاحقة أريد أن يميز بين القانون الموجود والمطبق والقانون المثالي الكامل خارج الحياة والمراد إيجاده. وفي المرحلة التالية التي شرعها الفيلسوف الأخلاقي المشهور جرمي بنتام الذي حاول أن يميز بين القانون المكتوب والقانون العرفي غير المكتوب وأظهر امتيازات النوع الأول وأهميته مقارنة بالنوع الثاني<sup>(10)</sup>، وفي نفس الوقت محاولة ضمان حق الإنسان في وضع القانون (نظرية القانون الوضعي) (positivism theory) كحق مستقل عن القانون الإلهي والطبيعي. وفي الحقيقة أن هذا الموضوع احتفظ على حيويته وأهميته إلى الوقت الحاضر، وإن نتج منه ظهور المدرستين المعروفتين مدرسة القانون الطبيعي ومدرسة القانون الوضعي اللتين ورّعتا أكثر فلاسفة القانون بينهما، حيث أنهما في البداية كانتا تتعاملان بالاتجاه المعاكس وتريد كل واحدة منهما أن تحتفظ باستقلالها وتتسلك طريقاً غير التي سلكتها المدرسة الأخرى، ولكن بعد مرور الزمن تنازل كل منهما لفائدة المدرسة المقابلة عن موقفها الصلب، فوصل أخيراً إلى أن أراد فيلسوف

<sup>5</sup> Noel Carol – Philosophy of Art – Contemporary Introduction, 2007, p45.

<sup>6</sup> سروش دباغ، امر اخلاقي امر متعالی (جستارهای فلسفی)، نشر کتاب پارسه، چاپ اول 1388 هـ ش، ص 67-69.

<sup>7</sup> مارك تيبیت، فلسفه حقوق، ترجمه: حسین رضایی خاوری، دانشگاه علوم اسلامی رضوی، مشهد 1384، ص 26.

<sup>8</sup> محمود حکمت نیا، فلسفه حقوق در (فلسفه های مضاف)، به کوشش: عبدالحسین خسرو پناه، جلد دوم،

سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی، چاپ دوم تهران 1390 هـ ش، ص 158.

<sup>9</sup> مارك تيبیت، مصدر سابق، ص 41.

<sup>10</sup> المصدر نفسه، ص 42.

مشهور كالفيلسوف الامريكى دوركين ان يجمع بينهما، فابدع نظريته المشهورة بالنظرية الجامعة (target theory)<sup>(11)</sup>.

وفي هذه المرحلة لم يرد ان يميز القانون من الاخلاق فقط بل أريد أن يتميز عن اقرب حقل منه وهو حقل السياسة. وبدأت هذه المرحلة بالكتاب المشهور لدوركين المعروف ب(امبراطورية القانون)<sup>(12)</sup> الذي عرّفت فيه المحاكم في القانون الجديد بأنها عاصمة تلك الامبراطورية، والقضاة هم ملوكها<sup>(13)</sup>، وهذه المسألة استمر البحث فيها حتى اليوم<sup>(14)</sup>.

حاليا وان كان لفلسفة القانون أقساما و مواضيع مختلفة الا أن موضوع ماهية القانون و حقيقته يعتبر موضوعه الأهم، ولهذا أصبح كثير من فلاسفة القانون مشهورين ومختصين في هذا الموضوع. بالإضافة الى ذلك انه وفي البداية كانت جل جهود فلاسفة المدرستين المهمتين (المدرسة الطبيعية والمدرسة الوضعية) تدخل في دراسة هذا الموضوع المهم<sup>(15)</sup>.

### المطلب الثالث: المدرسة البيعية والمدرسة الوضعية

اولا: المدرسة الطبيعية:

اذا اردنا ان نجعل موضوعا ما مفتاحا للتعرف على المدرسة الطبيعية: فان المدرسة الطبيعية تذهب الى ان هناك فرق بين القوة والقانون، حيث ان القانون لا يعتبر قانونا بغير رعاية العدالة والاخلاق، فليكن القانون من اي شيء، فان الاخلاق يكون جزءا منه<sup>(16)</sup>. ويمكننا ان نعبر عما قلناه بالتخطيط التالي:

القانون = س+ الأخلاق

ويعبر عن هذا أحسن تعبير قول أكوستين حينما قال: القانون غير العادل لا يعتبر قانونا<sup>(17)</sup>. ويمكننا أن نقول بأن هذا احدى المبدأين التي تدعيهما مدرسة القانون الطبيعي، والثانية هي أن الاخلاق هو جزء من القانون الطبيعي.

يعرّف اوكستين الفيلسوف والمتكلم المسيحي الاشهر بأنه مؤسس هذه المدرسة. وبما ان اوكستين كان فيلسوف مشائي ارسطي محيي لفلسفة ارسطو، فان جذور هذه المدرسة موجودة في الفلسفة اليونانية والفلسفة الاسلامية فيما بعد. حيث توجد الافكار الاساسية للقانون الطبيعي وخاصة في مدرسة الاعتزال في الفكر الاسلامي الوسيط<sup>(18)</sup>.

ولكن يمكننا ان نوزّع هذه المدرسة الى اتجاهين، الاتجاه المدرسي الاوكستيني القديم والاتجاه الحديث الذي انكف عن الادعاءات الشمولية القديمة للمدرسة. واكتفى بشرط وهو حتى يبقى القانون على قانونيته

<sup>11</sup> Dworkin, G(ed) Morality, Harm and the law, sanfrancisco and Oxford University press.

P41.

<sup>12</sup> Dworkin, R(ed)(1977b) Laws Empire, London.: fontana.p25.

<sup>13</sup> p34-37. Ipid

<sup>14</sup> Ipid، p27-35.

<sup>15</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص49.

<sup>16</sup> المصدر نفسه، ص30

<sup>17</sup> المصدر نفسه، ص32.

<sup>18</sup> أحمد، الدكتور محمد شريف، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين (دراسة مقارنة)، وزارة الثقافة والاعلام دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص34.

يجب ان يكون اخلاقيا و عادلا، فان الادعاء المثالي القديم كان يعتقد بان القانون والاخلاق والقانون الطبيعي شيء واحد<sup>(19)</sup>.

ثانيا: ان المدرسة الوضعية تذهب الى ان القانون اذا شرع بالطريقة الشرعية فانه يعتبر قانونا، وليس جانبه القانوني مرتبط بعادته واخلاقيته. اذ القانون له وجود مستقل ومغاير للاخلاق ولكن ليس بالضرورة مخالفا له<sup>(20)</sup>.

تعتبر المدرسة الوضعية تحويلا لنظرية القانون الالهي التي لا تقرر اي قاعدة اخلاقية الا اذا وضعها من قبل الامر الالهي، بغير النظر الى مضمونها سواء كان محتوى الامر عادلا اخلاقيا او غير عادل، وهنا ايضا فان القانون يعتبر قانونا اذا صدر من الجهة المختصة به قانونا، من غير النظر الى مضمونه، سواء اذا كان موافقا للاخلاق ام مخالفا. يمكن القول بأن هذا الاتجاه في الحضارة الاسلامية يمثل الاتجاه الأشعري في مسألة الحسن و القبح الاخلاقي<sup>(21)</sup>. فان الحسن يكون حسنا اذا امر به الشارع، والقبح يكون قبيحا اذا ذمه الشارع، من غير ان يكون الحسن والقبح ذاتيين. اي من غير النظر الى ماهيته ومضمونه الاخلاقي. غير ان الفرق بين الاشعريين والوضعيين في الفكر القانوني الحديث، ان القانون عند الوضعيين يأخذ قوته والزاميته من الجهة المختصة قانونا، بينما يكون اساس قوة القاعدة الاخلاقية او الشرعية عند الاشعريين من الأمر الشرعي الالهي<sup>(22)</sup>.

ان الحكم على صحة اي من النظريتين او الترجيح بينهما لا يكون سهلا، وخاصة اذ ان لكل منهما ادلته ولهذا يعتبر الخلاف بينهما جدلا قديما وصل الى مرحلة اعتبرت (عند البعض) مرحلة تساوي الأدلة<sup>(23)</sup>، ومن ثم تنازل كل من النظريتين عن بعض ادعاءاتها لمصلحة النظرية الاخرى بعد نزاع وانتقاد طويل بينهما. ومن هذا النزاع و التنازل تطور الفكر القانوني، التطور الذي نبحت عن الجانب المتعلق منه ببحثنا في المبحث التالي:

## المبحث الثاني

### ( تطور الفكر القانوني من الحكم الى المبدأ القانوني )

ان المتأمل في تاريخ الفكر القانوني يكشف بأن هذا الفكر تجاوز ثلاث مراحل لاحقة: أولاها مرحلة الحكم، وهي مرحلة فلاسفة القانون ونظرياتهم التي تذهب الى قصر القانون في الحكم الصادر من الحاكم والسلطة السياسية. اما المرحلة الثانية فهي مرحلة القاعدة القانونية التي ابدأها فيلسوف القانون النكليزي الأشهر (هارت) بعد ان انتقد نظريات المرحلة السابقة وقال يجب ان نعتبر القانون قاعدة وليس احكام. لأن القانون لا يقتصر على حكم الحاكم الحي الذي يصدره، بل انه يبقى حتى بعد موت الحاكم الى ان يلغى بالطرق المشروعة قانونا<sup>(24)</sup>.

<sup>19</sup> مارك تبييت، مصدر سابق، ص49، ص32.

<sup>20</sup> المصدر نفسه، ص42.

<sup>21</sup> محمد صالح بناحمد الغرسي، منهج الاشاعرة بين الحقائق و الاوهام، استنبول، تركيا، الطبعة الاولى، ص134.

<sup>22</sup> مارك تبييت، مصدر سابق، ص45.

<sup>23</sup> المصدر نفسه، ص37.

<sup>24</sup> المصدر نفسه، ص78.



الا أنه وبعد مرحلة القاعدة القانونية هناك مرحلة ثالثة، وهي مرحلة المبدأ القانوني التي تعتبر ان القانون ليس الا مبادئ قانونية تكون وراء القواعد تعطى القوة القانونية، ولا يمكن للقواعد مخالفتها، والحقيقة ان هذه المرحلة كانت مرحلة فلاسفة المدرسة الطبيعية الجامعين لكلا المدرستين الوضعية والطبيعية، من روادها كفيلىر ودوركين<sup>(25)</sup>.

فاننا سنخصص مطلباً لكل مرحلة من تلك المراحل معتمدين على نظرية فيلسوف تعرفنا بالمرحلة مكوناتها و عناصرها وتوجهات المفكرين فيها.

المطلب الاول: مرحلة الحكم القانوني:

يبدو ان احسن شخص يوصلنا الى الافكار الاساسية لهذه المرحلة بل انها صارت معروفة به هو الفيلسوف القانوني الوضعي الانكليزي ( اوستين) وآرائه المهمة في ماهية القانون و استقلاله. ولهذا سنخصص هذا المطلب للبحث حول نظريته وآرائه التي ارتضى بها الفلاسفة باعتبارها بداية الفكر القانوني الحديث، وان كان لأكثرهم ملاحظات وانتقادات تذكر بعضها منها.

### نظرية اوستين الوضعية (Austin positivism theory)

أن أشهر فيلسوف في المدرسة الوضعية هو الفيلسوف الانكليزي المشهور (Jhon Austin)، فان نظريته القانونية (نظرية اوستين الوضعية (Austin positivism theory) هي أولى نظرية حاول فيها ان يعرف القانون كالقانون الموجود في الواقع والمطبق فعلياً<sup>(26)</sup> وليس القانون المطلوب الذي يرتجى ان يوجد. ولهذا اصبح محل اهتمام الفلاسفة الوضعانيين الذين جاءوا من بعده، واصبح معياراً للموافقين والمخالفين، اي ان بعضهم أرادوا مخالفتها فكان معياراً في مخالفتهم، والذين وافقوه فكان معيارهم بالقياس الاولى، وخاصة انتقادات الفيلسوف القانوني هارت (a l hart) الذي حاول بانتقاده إصلاح نظرية اوستين، بل ان تأثير نظرية اوستين كان عظيماً الى درجة جعل من الطرف المقابل مضطراً ان يراجع رؤيته اليوتوبية ومنه ظهر الجيل الثاني من الفلاسفة الطبيعيين.

فما الذي قام به اوستين في نظريته؟

يمكننا ان نقول بان النقطة الاساسية لنظرية اوستين هي تحويله للنظرية الالهية التي الإله هو الذي يحكم فيها، فحول الشرعية الالهية الى شرعية الحاكم الذي يحكم، اي أنه علمن هذه النظرية السماوية الى نظرية ارضية تتعلق بالحكم البشري. اي ان كان القانون يتكون من الأحكام والأوامر التي يصدرها الإله. فان القانون الارضي الوضعي المطبق هي الاحكام والاوامر commands التي يصدرها الحاكم الارضي والتي يجب على المجتمع والافراد تنفيذها<sup>(27)</sup>. اذا أن اركان الحكم عند اوستين اثنان:

احدهما: هو الطلب و اظهار الاوامر من قبل الحاكم، اي ان هناك ميل من قبل السلطة ان تأمر، وهذا المطلب يعتبر امراً اساسياً بنويوا<sup>(28)</sup>. والثاني يظهر بانه وفي حالة امكان مخالفة الحكم او امر الحاكم فان المخالف يتعرض الى العقوبة، ومن هنا تصبح العقوبة عنصراً اساسياً في تكوين القانون، والحكم الذي لا يحدد له عقوبة لا يعتبر قانوناً. وأن أهم مسألة عند اوستين هو مفهوم الحاكم فإن الحاكم يعتبر جزءاً من القانون ويجب على الآخرين اطاعته، وهو لا يطيع اي شخص آخر فوقه، والبحث عن القانون داخل القانون وليس خارجه كما هو الحال في المدرسة الطبيعية

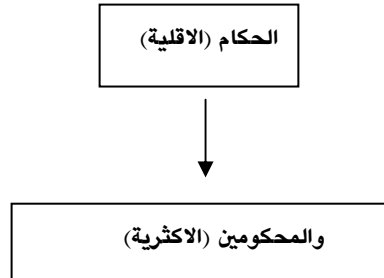
<sup>25</sup> المصدر نفسه، ص.

<sup>26</sup> Austin, J, (1955(1832))The province of Jurisprudence Determined, London; weidenfeld &Nicolson.p 23.  
<sup>27</sup> Harris, J.W.(1966) legal philosophies, London; Butterworths, 2<sup>nd</sup> edn 1988.p75-78.

<sup>28</sup> الشاوي، الدكتور منذر، فلسفة القانون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1414هـ-1994م.ص36.



القديمة<sup>(29)</sup> ومن ثم يوزع المجتمع على رأي اوستين الى مستوى الحاكمين (وهم دائما اقلية في المجتمع) ومستوى الافراد الآخرين وهم الاكثرية<sup>(30)</sup>.



مشروعية الحاكم:

ولكن عندما نسأل اوستين عن مشروعية الحاكم من اين انت؟ يكون جوابه انه أمر عادي (Habitual obedience) ان تكون الاكثرية تنفذ الاحكام<sup>(31)</sup>.

وهو عادي ان يكون الحاكم يصدر الاحكام، اذا اساس هذه الاطاعة هو هذه العادة، وبناءا على ذلك تمكن اوستين ابداع اساس لالزامية القانون داخل المجتمع بدل الأساس الإلهي فوق الإنساني<sup>(32)</sup>.

### المطلب الثاني:

#### مرحلة القاعدة القانونية

النظرية الوضعية ل( هارت): (Hart positivism theory)

ان هارت (Hart) من فلاسفة المدرسة الوضعية وهو يؤمن باستقلال القانون من الاخلاق<sup>(33)</sup>، وهو يوضح نظريته بانتقاد نظرية اوستين وخاصة في النقاط التالية:

اولا: القانون هو قاعدة (Rule) وليس حكما (command).

ثانيا: ان وظيفة القانون ليس المنع بل هو تنظيم العمل وتسهيله.

حسب راي هارت ان نظرية اوستين لا يمكنها توضيح الاعتبار والاقرار (persistence) ولا يمكنها توضيح انشاء (continuity) القانون.

ثالثا: ان المبدأ في القانون ليس حكم الحاكم فلا يكون للآخرين الا الاطاعة ولا يتمكنوا في ان يتنبؤوا بما هو مطلوب منهم (predict)، ويجب ان يكون هناك قواعد توضح لنا أدلة و سندات شرعية السلطة. فالقوة ليس اساس القانون بل هو (القاعدة)<sup>(34)</sup>.

<sup>29</sup> المصدر نفسه، ص36.

<sup>30</sup> المصدر نفسه، ص36.

<sup>31</sup> مارك تبييت، مصدر سابق، ص45.

<sup>32</sup> المصدر نفسه، ص45.

<sup>33</sup> Hart, L.A.(1961) The concept of law.oxford; Clarendon: revisededn 1995

وان مفهوم القاعدة هو يعطي لسلوكنا الدليل (justification) والاتجاه (attitude). والاخيرة (القاعدة) مفهوم عام ويوجد لها دور مهم في توضيح كثير من جوانب السلوك الاجتماعي في العصر الحديث<sup>(35)</sup>.

هذا توجه داخلي وان لتفكير الفرد دور مهم فيها، واستعمل هارت هذا المفهوم بدل مفهوم العادة عند اوستين الذي لا يمكنه توضيح اساس القانون. فإن اصطلاح القاعدة ليس عادة فقط، بل ان الفرد يمكنه معرفة وفهم وتوضيح القاعدة. هارت ذكر انتقاداته في كتابه المشهور ( مفهوم القانون (The concept of law)<sup>(36)</sup>

عند هارت ان القانون مجموعة قواعد متكاملة، متكونة من القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية، ولذلك للتعرف على القانون يجب اخذ مجموع النظام القانوني بنظر الاعتبار<sup>(37)</sup>.

اولاً: القواعد اقلونية من الدرجة الاولى، وهي تلك القواعد التي تنظم سلوك الافراد و ينشئ منها الالتزام و المسؤولية ( كالقواعد القانونية العادية من القانون المدني وقانون الاحوال الشخصية الخ..<sup>(38)</sup>

ثانياً: القواعد القانونية الدرجة الثانية التي لها علاقة بالقواعد الدرجة الاولى، والتي تخلق السلطة (Authority) والهيئات العامة. ويقال لمجموع القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية القانون، والمجتمع الذي لا يوجد فيه الا القواعد الدرجة الاولى هو مجتمع غير متمدن، وان وجود القواعد الدرجة الثانية هي احدى علامات التقدم<sup>(39)</sup>.

وان القواعد الدرجة الاولى لها عيوب ثلاثة:

1- عدم الوضوح فكثيراً ما ان القاضي يتحيز في تطبيقها، ونحن نواجه الشك في تفسيرها، ونحتاج المرجع لبيئتها.

2- ان القواعد الدرجة الاولى هي قواعد متعارضة دائماً، ولا يعرف ما منها ينفذ.

3- البطأ في التنفيذ وعدم التجانس مع تغييرات المجتمع<sup>(40)</sup>.

القاعدة الاساسية (قاعدة المعطية للشرعية):

القاعدة القانونية التي تقرر بها جميع القواعد الأخرى هي القاعدة الاساسية. اذ أن القاعدة الأساسية فوق جميع القواعد الأخرى، وهي فوق واحد القواعد الدرجة الاولى ايضاً، وان كانت القواعد القانونية تأخذ شرعيتها من هذه القاعدة، وتأخذ هذه شرعيتها من متطلبات وسلوك المجتمع. وحتى نتجاوز عيوب قواعد الدرجة الاولى نحتاج الى القواعد الدرجة الثانية. لأن القاعدة الأساسية هي التي ترفع الغموض والإبهام، كما ان القواعد الدرجة الثانية هي التي تعالج الجمود وتأخر القانون، كما انها ترفع التعارض ( تضمن تنفيذها وليس تحقيقها). اذا النظام القانوني يتكون من القواعد الدرجة الاولى والقواعد الدرجة الثانية معاً.

فيذهب هارت الى ان القانون ليس له علاقة بالاخلاق، ولكنه يذهب الى اننا يمكننا تحليل نوعين من العلاقة بينهما

اولاً: العلاقة العرضية وان هذه العلاقة ممكنة ولكنها غير ضرورية<sup>(41)</sup>.

<sup>34</sup> Ipud، p101-144.

<sup>35</sup> Ipud، p123-128.

<sup>36</sup> Ipud، p95-110.

<sup>37</sup> Ipud، p115-130.

<sup>38</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص78.

<sup>39</sup> A Hart، L، op، cit، p، 140-155.

<sup>40</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص81.

<sup>41</sup> Hart، L، A Essays in Jurisprudence and philosophy، oxford: CLarendonk p 8-57.

ثانيا: العلاقة الذاتية: العلاقة الضرورية ، حيث ان القانون لا يمكنه ان يوجد من غير الاخلاق. وبناءا على هذه العلاقة انقسم الوضعيون الى جماعتين:

اولا: الشموليون(exclusivists) تذهب هذه الجماعة بانه لا علاقة مطلقا بين القانون والاخلاق، فإن هارت ليس مع هذه المجموعة.

الثانية: الجماعة المتمسكين بالحد الأدنى من العلاقة، الذين (وتحت ضغوط الطبيعيين) تخلوا عن رأبهم المطرّف حول العلاقة بين القانون والأخلاق، فإنهم يعتقدون بان وجود حد ادنى من العلاقة بين القانون والأخلاق ضرورية ، ربما يكون إحدى تلك المبادئ هو رعاية مصالح الذين يصدر القانون لمصلحتهم<sup>(42)</sup>. والعلاقة الاخرى بينهما هو وجود العلاقة (العدالة الصورية) والمساواة امام القضاء..

ثانيا: العلاقة العرضية وهذه العلاقة تنشأ عندما تأخذ الاخلاق مكانه في القاعدة الاساسية ، ويسمح بوجوده<sup>(43)</sup>.

المطلب الثالث: مرحلة المبدأ القانوني:

ان هذه المرحلة هي المرحلة الاخيرة في الفكر القانوني وهي المرحلة التي تقارب فيها المدرسة الوضعية و المدرسة الطبيعية وان كان فلاسفتها محسوبون على المدرسة الطبيعية ، فاننا سنخصص هذا المطلب لاثنتين منهم ، وهما فيلسوفا القانون كل من جون فينس (john finnis) و دوركين (Ronald dworkin):

اولا ، جون فينس ونظريته (الدعاوي الأساسية) (Paradigm cases).

هواحد الفلاسفة الطبيعيين الذين في مناقشاته مع الفلاسفة الوضعانيين (وخاصة هارت) كان له تأثير مهم في تغيير وجهتهم المتطرفة ولا ينظرون الى القانون من الناحية الخارجية، اي لا يكون القانون مهما بالنسبة للذين يصدرونه فقط بل من وجهة نظر الذين ينفذونه ايضا. بل يجب ان يعتبر القانون فقط ما يعتبرونه هؤلاء قانون<sup>(44)</sup>.

فلنرى كيف قام فينس بذلك؟.

اولا : ذهب فينس الى انه حتى نتعرف على القانون لا يجوز ان يكون لنا نظرة قبلية بل نظرة بعدية، اي ان لا نحسم المسألة من الناحية النظرية اولا ، بل علينا ان نهبط الى الذين يطيعون القانون<sup>(45)</sup>.

ثانيا: وحتى يتحقق ما ذكرناه في النقطة السابقة، يجب ان نختار الدعاوي الذين تعتبر يقينا من القانون وأن لا نبحث في الدعاوي التي تعتبر دعاوي حدودية اي تعتبر من قبل البعض قانونية ومن قبل البعض غير قانونية( كالقواعد المتعلقة بالأحكام المتعلقة بالرفيق) بل يجب ان نختار مسائل كالسرقة و القتل وغيرها من الأحكام التي لا يشك احد في قانونيتها. ويسمي هذه بالدعاوي الاساسية (Paradigm Cases)<sup>(46)</sup>.

<sup>42</sup> Hart, L, The concept of law, cit, op, A, p127.

<sup>43</sup> Ibid, p128-130.

<sup>44</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص120.

<sup>45</sup> Finnis, J. (1980) Natural Law and Natural Rights, oxford: oxford University press. p44-

45.

<sup>46</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص120

ثالثاً: بعد هذا يجب ان نسأل المنفذ للقواعد المتعلقة به حتى نعرف من اية وجهة هو ينفذها ، هل ينفذها من وجهة خارجية فقط اي خوفاً من عقوبتها، ام انه ينفذها من وجهة داخلية (Internal)، اي انه ينفذها بمحض ارادته؟ وهذه الوجهة الداخلية هي الأخلاق .<sup>(47)</sup>

فالانتقادات الموجهة الى نظرية فينس.

اولاً: فإذا كنا في فلسفة القانون نريد ان نسال ما هو القانون فيجب فينس بانه يظهر في الدعاوي الاساسية، وعندما نسأله ماهي،؟ فيجب هي التي يعتبرها المنفذون كذلك من وجهة داخلية وهذا دور يخالف المنطق<sup>(48)</sup> ، اذ انما نريد معرفته يعتمد على الذي نجربه بعد معرفته وهذا دور وتعارض.

ثانياً: نحن نريد ان نتعرف على القانون ولكن فينس يعرفنا على سبب التزامنا بالقانون، وواضح انهما مختلفان.

ثالثاً: ان فينس يوجهنا الى انه للتعرف على القانون يجب ان نختار الأسلوب البعدي وان هذا الأسلوب هو الأسلوب الأحسن، ولكن لا يستدل لسبب افضلية هذا السلوب على الاسلوب القبلي!

ثانياً: نظرية دوركين (Ronald dworkin) الجامعة (Law as integrity):

ان فيلسوف القانون والسياسة والاخلاق المشهور (Ronald dworkin) صاحب نظرية الجامعة في فلسفة القانون واستاذ جامعة هارفارد يعتبر آخر فيلسوف في القانون الذي توفي في عام (2013)م<sup>(49)</sup>.

والمقصود من النظرية الجامعة انها جمعت بين آراء فلاسفة كلتا مدرستي الطبيعية والوضعية<sup>(50)</sup>. فذهب دوركين الى اننا حتى نصل الى ماهية القانون يجب علينا ان نبدأ من المسائل القانونية التي تخلق الاضطراب في القانون ، وضرب مثلاً، فقال: هب انك تسوق سيارتك وفجأة يظهر امامك طفلاً او حيواناً في طريقك، فانك تجمع نفسك وتحاول الاستفادة من جميع امكانيات السيارة حتى لا تدهس الموجود امام السيارة، وتوجد في القانون حالات مشابهة له الحالة ، وذلك في الدعاوي التي تسمى بالدعاوي الصعبة (HARD CASES)<sup>(51)</sup>.

احدى تلك الدعاوي هي دعوى معروفة بدعوى ريكس ضد المر في عام 1899م في نيويورك فقتل فيها ابن ابن جده الموصي بجميع ميراثه له حتى يحصل على التركة، وعندما اتم مدة سجنه طلب حصته، وحسب القانون الموجد ((Rules of testamentary succession) لم يكن هناك استثناء لهذا النوع من المسائل<sup>(52)</sup>. وهذا يعني انه كان يستحق الحصة، لكن جميع القضاة كانوا متفقين على انه يجب تحريمه ، وكان هذا الموقف يحتاج الى التفسير:

فإذا كنا قد فسرنا الحال حسب نظرية هارت التي كانت تقصر القانون في القواعد وفي هذه الحالة لم يتجاوز المسألة حالتين:

الحالة الاولى: هي ان وظيفة القاضي تصبح انشاء القانون وليس تنفيذه، وفي هذه الحالة حتى اذا اقرنا بالوظيفية الانشائية، فان القاضي يرجع بقاعدته التي انشأها الى زمن ماضي وينفذها على واقعة وقعت قبل وجودها بالأثر الرجعي، وهذا يكون عملاً غير قانوني اصلاً.

<sup>47</sup> آرشي نراقي، فلسفه حقوق، سايت شخصي آرشي نراقي، Retrieved [www.arashnaraghi.org](http://www.arashnaraghi.org).

15March 2017

<sup>48</sup> المصدر نفسه، المحاضرة الثامنة.

<sup>49</sup> آرشي نراقي، مصدر سابق، المحاضرة الثامنة.

<sup>50</sup> cit'Dworkin. Laws Empire, op p44.

<sup>51</sup> مارك تبيت، مصدر سابق، ص102

<sup>52</sup> المصدر نفسه، ص106.

الحالة الثانية: ان نقول بأن القاعدة الاساسية هي التي اجازت القيام بمخالفة القواعد القانونية العادية ، وهذا وقوع في رأي الفلاسفة الطبيعيين الذين يخالفهم هارت والذين يؤمنون بالدور الاساسي للمبادئ الاخلاقية في ماهية القانون. ولهذا ذهب دوركين الى ان القانون ليس قواعد (Rules) فقط، بل هو المبادئ الاخلاقية (Ethic Principles) ايضا، ويجب ايجاد الانسجام (fit) بينهما<sup>(53)</sup>.

## RULES

القواعد

القانون =

المبادئ

## PRINCIPLES

واخذ على الوضعانيين انهم اخذوا بالقواعد كما انتقد الطبيعيين بانهم اعتمدوا على المبادئ فقط، في حين يجب التعامل معهما كمجموعة واحدة متكاملة (Gapless)، وللوصول الى هذه النتيجة يجب ان ينظر الى القانون كموضوع متشابه معقد وليس موضوعا بسيطا ذو بعد واحد<sup>54</sup>.

وبهذا بدأ تطور الفكر القانوني لحكم وتغير الى القاعدة القانونية ووصل الى ان يكون مبادئ غير مرئية، اي ان القانون بدأ من كونه مسألة و موضوعا خارجيا حتى وصل الى ان اصبح موضوعا داخليا.

### والمبحث الثالث

#### (تطور الفكر القانوني ودوره في جلب الرضا الشعبي)

المطلب الاول (التعرف بمفهوم الرضا الشعبي).

مدلول مفهوم ( الرضا الشعبي) ليس واضحا كما يبدو لأول وهلة، فاننا ان دققنا النظر فيه وجدنا ان هذا المفهوم مرتبط بمفهوم الديمقراطية، وان مفهوم الديمقراطية وان اصبح من اكثر المفاهيم مداولة بجميع لغات العالم، ورغم تأريخه المديد في الفكر السياسي والقانوني. بل انه اصبح معناه متغيرا حسب الادوار التاريخية و حسب المكاتب السياسية وانظمة الحكم والقانون المختلفة، رغم ان هذا المفهوم اصبح اشهر دليل لنظام الحكم والدولة واساس شرعية سلطتها<sup>55</sup>، بل اسلوب لوضع ونشأة دساتير الدول. حيث ان اكثر الطرق الديمقراطية لوضع الدساتير ترجع شرعيتها لارادة الشعب ورضاه. فان كان الديمقراطية في معناه المشهور هو حكم الشعب من قبل الشعب فلا ديموقراطية لأية سلطة سياسية من غير الشعب الذي يرضى بهذا النظام المدعي للديموقراطية<sup>56</sup>.

<sup>53</sup> cit، Dworkin، op 36p

<sup>54</sup> مارك تيببت، مصدر سابق، ص 108-112.

<sup>55</sup> د عدنان عاجل عبيد ( القانون الدستوري) النظرية العام والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثالثة، بغداد،

2013، ص 18-21 و 100.

<sup>56</sup> Philip Green(ed) Democracy (Key Concepts in Critical Theory), Newjersey, Humanities Press, 1993,p2.

فما هو معنى الديمقراطية الذي يرتبط بالشعب و جلب رضاه ليس في موقع اضفاء الشرعية عليه بل في موقع اجرائه:

الديموقراطية كلمة يونانية في الاصل ودخلت اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر (ديموقراتي (Democra) ومنه انتقلت الى اللغة الانكليزية، فالكلمة اشتقت من كلمة (دموكراسيا (Democratia)) و هي مشتقة من جزور كلمتي (دمو) بمعنى الشعب و (كراتوس) بمعنى الحكومة، فهي اذا نوع من الحكومة بخلاف الانظمة المونارشية والاشرافية فيها الشعب هو الذي يحكم<sup>57</sup>.

(الحكومة عن طريق الشعب) او ( حكومة الشعب من قبل الشعب) ومن ثم ظهرت التلقي الاصيلي لمفهوم الديمقراطية، ويبدو في الظاهر انه مفهوم واضح لا ابهام فيه، اما تأريخه وخاصة في القرن العشرين يدل بانه من المفاهيم التي اثارت الجدل. وان المناقشات والتفسير التي جرت فيه لم يجعل المفهوم واضحاً، بل ادى إبهامه بشكل اكثر<sup>58</sup>. كما ان المنظر الديمقراطية فيليب كرين يشير الى ذلك بشكل دقيق:

فالديموقراطية في اواخر القرن العشرين ليس مفهوماً مثيراً للجدل فقط بل غامض كل الغموض<sup>59</sup>.

ويزيد كارل كوهن تعاريف اخرى للتعريف البسيطة السابقة، منها (الحكم على اساس الرضا الشعبي) او حكومة الاكثرية ( او حكومة الامة<sup>60</sup>) وهذه التعاريف المختصرة وان كانت صحيحة ولكنها لا ترشدنا الى المقصد، ولهذا يحاول كوهن الوصول الى تعريف مفيد عن المفهوم

( الديمقراطية الحكم الجماعي الذي في اكثر الاحوال افراد المجتمع يشاركون بطريق مباشر او غير مباشر في اتخاذ القرارات التي تتعلق بجمعهم ، او بإمكانهم المشاركة في اتخاذها<sup>61</sup>) .

ومن ثم يرى أن المفهوم المفتاحي في الديمقراطية هو كلمة المشاركة ولا يمكن للديموقراطية الوجود لولا مشاركة الشعب، واتخاذ القرارات التي بها تتخذ. ومن هنا ان الديمقراطية الجديدة هي التي توافق الافراد على قواعدها وقراراتها، وبناء على هذا أراد بعض الفلاسفة امثال جون راولز ان يميزوا بين مفهومي الاتفاق والعقد، حيث أن الأول يعني فيما يعنيه الاتفاق بعد الحرب من قبل الأطراف المتحاربة. في حين أن الثاني (العقد) يدل على توافق الأفراد الأحرار المتساوين على شؤونهم وتوزيع السلع العامة و اتخاذ القرار في المسائل التي تتعلق بجميع الافراد وإحساس الرضى بذلك<sup>62</sup>.

كما ان فيلسوفا كهابر ماس يذهب الى ان الديمقراطية لا يمكن ان تتحقق الا بعد مشاركة المواطنين واجتماعهم في الفضاء العام بشكل علني ومفتوح، وهذا هو اساس الفكرة الأساسية في كتابه المشهور الذي طبع في عام (1962) تحت عنوان ( التحول في بنية الفضاء العام) ، وأكد هابر ماس في هذا الكتاب على دور المناقشات والمناظرات في الاماكن العامة كقاعات المكتبات العامة والمقاهي و المباني المتعلقة بالفنون والأدب،<sup>63</sup> وحسب رأي هابر ماس في

<sup>57</sup> ديوي د هلد، مدلهاي دموكراسي ترجمة: عباس مخبر ( تهران، روشنگران ومطالعات زنان ، 1378ه ش، ص14.

<sup>58</sup> ميراحمدي، منصور، إسلام و دموكراسي مشورتی، نشر فی، تهران 1384ه.ش، ص204، 227.

<sup>59</sup> ديوي د هلد، مصدر سابق، ص14.

<sup>60</sup> كارل كوهن، دموكراسي ترجمة: فريبرز مجیدی (تهران، انتشارات خوارزمي، 1373ه ش) ص22.

<sup>61</sup> المصدر نفسه، ص27.

<sup>62</sup> بهرام اخوان كاظمي، بررسي و نقد نظريه عدالت جون راولز، كتاب نقد، فصلنامه انتقادی فكري فرهنگي، سال هشتم، شماره سی و هفتم، پژوهشگاه فرهنگ واندیشه اسلامی، زمستان 1384، ص152.

<sup>63</sup> ان مواقع التواصل الاجتماعي لم تكن موجودة في عام 1962 والا ذكرها

هذا الجو الموجود في الفضاء العام الذي لا يوجد فيها أي ضغط داخلي أو خارجي يوجد مشاركات ايجابية وفعالة وتتخذ القرارات عن رضا ودون اكراه، وهناك يقرر على كيفية نظام الحكم و مراقبته الحكومة<sup>(64)</sup>.

ومن ثم ظهر نوع من الديمقراطية الجديدة تسمى بالديموقراطية التشاركية المبنية على العقل الجماعي، بل الوصول الى تحقيق المصلحة الجماعية بدل المصلحة الفردية المعتمد عليها في اللبرالية الكلاسيكية ومرحلة العقد الاجتماعي، واتخاذ القرار فيها عن رضا ودون اكراه<sup>(65)</sup>.

#### المطلب الثاني( الدولة الديمقراطية التشاركية مبنية على الرضا الشعبي)

كما ذكرنا ان فكرة الديمقراطية تطورت اليوم، وهي ليست الديمقراطية المبنية على اللبرالية الكلاسيكية المعتمدة على الدفاع عن حقوق الفرد، وتحقيق المصالح الفردية والمستدلة بالعقل الفردي<sup>(66)</sup>. وهذا كان قصد المفكرين حينما قالا يجب اتخاذ القرار بالتعاقد وليس الاتفاق، بناء على ان الافراد في حالة التعاقد هم في حالة اعتيادية دون اضطراب او ضغط عليهم وهم يقررون بكامل رضا وقناعة، بينما يكون التوافق في حالات استثنائية، المتعاقدون مضطرون على التوافق كحالة انتهاء الحرب وهنا يمكن ان يدلوا بأراء لا يكونون مقنعين بها ولا يأتي رايهم عن رضاهم<sup>(67)</sup>.

فان هذا نوع جديد من ممارسة الحكم مبني على مشاركة ورضا المواطنين يمكن تحديد اركانها كما يلي:

اولا: الاتحاد بين السلطة السياسية والوسط الاجتماعي:

في عصر نظرية العقد الاجتماعي يفترض ان الشعب يتعاقد مع السلطة السياسية على مباشرتها للحكم، ويتنازل عن حقوقه لها، ومن ثم السلطة تقوم باتخاذ القرار وتنفيذه الا ان في هذا النمط الجديد، ان الشعب تشارك في عملية اتخاذ القرار، ومن ثم لا يكون اتخاذ القرار من اختصاص السلطة السياسية، والتالي يتحد الوسط الاجتماعي والسلطة السياسية<sup>(68)</sup>.

ثانيا: محدودية صلاحيات السلطة السياسية، بما ان السلطة لا تتوحد في اتخاذ القرار ويشترك المواطنون معها، ويرمي الى كسب رضاهم فان صلاحياتها تكون مقيدة ومعلقة على رضا الشعبي<sup>(69)</sup>.

ثالثا: العقلانية في القرار:

ان افراد المجتمع حينما يناقشون كل جوانب المسألة المتعلقة بجمعهم فيتضح جميع جوانبها و حينها يكون قرارهم ناضجا مستدلا عقلانيا جماعيا شفافا بسبب مشاركة الجميع فيها، ويكون هذا القرار اكثر عقلانية من رأي شخص واحد ينفرد برأي وان كان عاقلا، لانه لا توجد فرصة تقوية رأيه بتوجيه الانتقادات اليه<sup>(70)</sup>.

رابعا: التحويل من الخارج ( الموضوع) الى الداخل (الذات):

من القواعد الموجودة في النفس البشري، اذا كان الأمر يأتي من خارجه ويطلب منه تنفيذه يكون اصعب من تنفيذ نفس الامر ان كان ينفذه بقناعة ويرضى به، اي يكون تنفيذه نتيجة امر داخلي في نفسه يرضى به. وهذه احدى

<sup>64</sup> رابرت هولاب، يورغن هابرماس، نقد در حوزة عمومی، چاپ دوم (تهران، نشر نی، 1378) ص25.

<sup>65</sup> مير احمدی، مصدر سابق، ص221.

<sup>66</sup> المصدر نفسه، ص227-233.

<sup>67</sup> المصدر نفسه، ص235.

<sup>68</sup> Philip Green, op cit، p50.

<sup>69</sup> مير احمدی، مصدر سابق، ص240-246.

<sup>70</sup> المصدر نفسه، ص247-249.



مشکلات الانظمة الدكتاتورية حيث يكون اوامرها الى المحكومين اوامر خارجية لا يكون مطاوعتهم لها عن قناعة ورضى<sup>71</sup>.

من هذه النقطة تظهر اهمية تحول القانون من حكم خارجي يفرض على الشعب من الخارج الى مبادئ داخلية يفهمها الشعب ويرضى بها. ويكون توضيح هذه المسألة مضمون المطلب التالي:

#### المطلب الثالث ( دور التحول القانوني في جلب الرضا الشعبي)

الحاكم لا يكون له شرعية الحكم الا بالاعتماد على رضا المحكومين وتسليمهم لهم عن قناعة<sup>(72)</sup>، هنا كان تكمن الفكرة في التحول الذي جاء على الفكر القانوني. حيث ان قصر القانون في الاحكام التي يصدرها الحاكم ولا حول للشعب غير تنفيذها دون تفكير ومشاركة يكون نتيجتها عدم رضا الشعب بها ومحاولة التهرب من تطبيقها. ومن ثم تكون النظريات المرحلة التي تقصر القانون في حكم الحاكم الحي غير ملائمة لمرحلة مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات حول المسائل المتعلقة به ومنها القانون واحكامها. ويمكن اضافة هذا الأمر كانتقاد آخر غير الانتقادات الاخرى الموجهة الى نظريات تلك المرحلة ومنها نظرية اوستين.

اما مرحلة القاعدة القانونية وهي المرحلة الثانية في تطور الفكر القانوني، وان كان مميزاتها اكثر مقارنة بالمرحلة القبلية. لكون القاعدة تنقطع عن منشئها ويكون لها وجود مستقل. وبالتالي يكون وجود القانون غير معتمد على وجود الحاكم كما كان الوضع في مرحلة الحكم، ويمكن للقاعدة ان تبقى وان كان صاحبها الذي خلقها غير موجود. فان اعتبار القانون لا يتجاوز القاعدة يجعل منه أمراً خارجياً يكون وضعها من اختصاص السلطة المختصة بوضعه ومن ثم لا يعاكس تطلعات الشعب ومطالبه ولا حتى عاداته في بعض الاحيان، وكثيراً ما يرفض الفرد الانصياع وقبولها عن رضا. ولهذا يؤكد في هذه المرحلة على عنصر العقاب على المخالفين للقاعدة القانونية، وان كان الغالب ان افراد الشعب يطبقون القانون في اكثر احواله لقناعتهم باستحقاق تنفيذه ورضاهم به وليس خوفاً من العقاب كما يقول فيتس<sup>(73)</sup>. ولهذا فإن النظريات المتعلقة بهذه المرحلة لا تطابق المرحلة المعتمدة على الرضى الشعبي.

واخيراً تأتي مرحلة كون القانون مكوناً من المبادئ القانونية المتعلقة بالمضمون الاخلاقي للقانون سواء قصرناه في المبادئ التي يقع بها افراد الشعب ام قلنا بان القانون يجمع بين القواعد والمبادئ (كما جاء في نظرية دوركين)، ولكون المبدأ غير المرئي هو الاصل المعتمد عليه والمرتبض من قبل نافذه فيكون القانون قد تحول من أمر خارجي يفرض على الشخص الى أمر داخلي ينفذه برغبة وشوق. وهنا يظهر ترابط التحول القانوني من الحكم الى المبدأ مع مسألة الرضا الشعبي. حيث ان كون القانون مبادئ (كلياً او جزئياً) يقبله الشعب ويشارك في إيجاده ويرضى به ويحس بأنه جاء منه من الداخل ولم يفرض عليه في الخارج.

#### الخاتمة

وأخيراً نختم البحث بخاتمة تضم أهم ما توصلنا إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث:

اولاً: ان الفكر القانوني قد تطور من الحكم الى القاعدة حتى وصل أخيراً الى المبدأ.

ثانياً: ان التوزيع التقليدي للفكر القانوني الى مدرستي الطبيعية و الوضعية قد تجوّز ، فتنازل اصحاب كل من النظريتين، عن آرائهما المتطرفة و غيرالمعتدلة فتجاذب آرائهم. حيث اعترف اصحاب المدرسة الوضعية على ضرورة وجود حد أقل من المضمون الاخلاقي والعدالة في القانون ، كما ان اصحاب النظرية الطبيعية اعترفوا بالوجود المستقل للقانون وان رأوا بضرورة وجود المضمون الاخلاقي له. فالآراء والنظريات الاخيرة كنظرية

<sup>71</sup> جوشا كوهن، مصدر سابق، ص213-215.

<sup>72</sup> د. منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، ص15.

<sup>73</sup> cit، Finnis, J. op، 45، p.

دورکین حاولت الجمع بين آراء الوضعانيين القاصرين للقانون في القاعدة القانونية ، والطبيين الذين اعتمدوا على المبدأ فحاولت الجمع بينهما.

رابعا: ان النظام الديمقراطي قد تطور حتى وصل الى نوع جديد من الديمقراطية تسمى بالديموقراطية التشاركية المعتمدة على مشاركة افراد الشعب في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم ، بالتالي يكون سلطة النظام السياسي مقيدة بآراء المشاركين و وجلب رضائهم.

خامسا: ان القانون كاحد ركائز هذا النوع من الديمقراطية قد تحول من أحكام وقواعد خارجية الى مبادئ داخلية يتعلق بالجانب الذاتي لأفراد الشعب و قيامهم بتطبيقه عن قناعة و رغبتهم في أكثر أحوالهم.

سادسا: ان تطور الفكر القانوني أثر في تخفيف التركيز على العقوبة كعنصر مهم في القانون وتحويلها الى الاعتماد على المبادئ التي يرتضي بها افراد الشعب ويؤمنون بها.

سابعا: ان تحول الفكر القانوني الى مبادئ مواز لتطور النظام السياسي الى نظام يرتكز على جلب الرضا الشعبي، ومن ثم يصلان الى نقطة مشتركة بينهما ، وهي استناد الرضا الشعبي على مبادئ قانونية يرتضي بها الشعب وينتج منها تطبيق القانون عن قناعة من جانب، وجلب الرضا الشعبي في نظام مستقر يحكمه نظام قانوني متطور من جانب آخر. ومن هنا يصل كل من فلسفة القانون وفلسفة السياسة الى نقطة مشتركة ويتحدان . الاول بوصوله الى مرحلة المبدأ القانوني والثاني باعتماده على الرضا الشعبي وهذه النقطة الاخيرة ان تمكن البحث التحقيق فيها فقط قدم شيئا جديدا في العلاقة بين الدراسات القانونية والسياسية، وان كان شيئا متواضعا لا يستحق التفاخر فيه. فإن التوفيق كله من الله سبحانه وتعالى.

### قائمة المراجع و المصادر

1. إمام، زكريا بشير ، مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، دار روائع مجدلاوي، عمان أردن، الطبعة الأولى، 1414هـ -2003م.
2. الاحمد، الدكتور محمد سليمان، فلسفة الحق، منشورات الزين الحقوقية ، بيروت لبنان، الطبعة الاولى، 2017.
3. البزاز، عبد الرحمن، مبادئ أصول القانون، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد1958م.
4. البزاز، عبد الرحمن، مبادئ القانون المقارن، مطبعة العاني، بغداد 1967م.
5. البزاز، عبد الرحمن، ابحاث و أحاديث في الفقه و القانون، مطبعة العاني، بغداد1958م.
6. البشير، عبدالباقى البكرى زهير، المدخل لدراسة القانون، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة بغداد، 1989.
7. الجابري، د. محمد عابد، الدين و الدولة و تطبيق الشريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996م.
8. الحافظ، الدكتور هاشم، تأريخ القانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طبع على نفقة جامعة بغداد، دار الحرية للطباعة، بغداد 1980.
9. حمه غرب، تحسين ، العدالة ونظرياتها ، جامعة التنمية البشرية، سلیمانية، 2016.
10. خاتمي، محمد، الدين و الفكر في شراك الاستبداد، ترجمة: ماجد الغرباوي، دمشق، دارالفكر، 2001م.
11. خدوري، د. مجيد، مفهوم العدل في الإسلام، ترجمة: دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى 1998م.
12. الزلمي، الدكتور مصطفى ابراهيم، المنطق القانوني قسم التصورات، بدون مكان و تاريخ نشر.
13. الزلمي، الدكتور مصطفى ابراهيم، أصول الفقه في نسيجه الجديد، الجزء الأول، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، بغداد، طبعة تاسعة، 2002.
14. زكي احمد، بدور و الآخرون، مآزق الدستور (نقد و تحليل)، بغداد- بيروت، 2006م.
15. الزنون، الدكتور حسن علي، فلسفة القانون، الطبعة الأولى، بغداد، 1975.
16. الزنكي، الدكتور صالح قادر، اسباب النزول و الورود و اشكالية قراءة النص الشرعي دراسة اصولية، الطبعة الأولى، ايران- قم، 2003.

17. زيدان، عبدالکريم، نظرات في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة(ناشرون)،بيروت ، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م .
18. زيدان، الدكتور عبدالکريم، الوجيز في أصول الفقه، نشر إحسان، الطبعة الأولى، تهران، بدون تاريخ نشر.
19. الشاوي، الدكتور منذر، فلسفة القانون، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1414هـ-1994م.
20. الشاوي، الدكتور منذر، مذاهب القانون، مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1986م.
21. المؤمن، مشكاة صبيح عبد علي، مبادئ العدل و الإنصاف كمصدر للقانون الدولي العام، اطروحة مقدمة الى كلية القانون، جامعة بغداد 1422هـ – 2001م، بإشراف الدكتور عصام العطية.
22. تبيت، مارك، فلسفه حقوقي، مترجم: حسن رضايي، طروة تذهوشي، مشهد، 1384ه.ش.
23. کاتوزيان، دکتر ناصر، فلسفه حقوقي، جلد اول، شرکت سهامی انتشار، تهران، ضاٹ ضهارم، 1385
24. کلي، جان، تاريخ مختصر تنوري حقوقي در غرب، ترجمه: محمد راسخ، انتشارات طرح نو، تهران 1382ه.ش.
25. حسين ساکت، محمد، نطرشي تأريخي به فلسفه حقوقي، شرکت انتشارات جهان معاصر، تهران 1370ه.ش.
26. Austin j.(1832^1955) The privence of Jurisprudece , London: Wedenfeld&Niclson.
27. Cohen,M (1984), Roald dorkin and Contimprary Jurisprudence, London.
28. Fuller, L, L .(1964) The morality of law, new Haven, CTand London:Yale university press;revised edn 1964.
29. Finnis, j. (1980) Natural law and natural Rights Oxford: oxford Univercity press.
30. Hart , H, L, .A. (1961) The Concept of Law, oxford: Clarendon,revised edn1995.
31. Dorken,G.(ed.)Marality , Harmand the law, Sanfrancisco and oxford: westviewpress.
32. Legislation ( eds) by J. H burns and H.L.A hart, (Oxford: Oxford University press).
33. Buckle, s. (1991), natural law, in peter singer (ed) a companion to ethics (oxford: Blackwell publishers).
34. Crickbernard, on justice new statesman, number5, may1974.
35. Cample Tom, justice, Macmilan Education, 1988.
36. Daniels Norman (editor), Reading rawls, Stanford University press, 1989
37. Dwokin Ronald, Taking Rights Seriously, Harvard University press, 1979
38. Dwokin Ronald, “foundation of libral equality” published in “The Tanner lectures on human valves”, edited by Grethe Peterson, 1990
39. Feinbergk Joel, Coleman, jules(ed): philosophy of law, 6 thed, printed in u.s.a 1999.
40. Fridrich, Carl Joachim: the philosophy of law in historical prespective, Chicago, the university press, 1964.
41. Habermas jurgen, the jurnal of philosophy, no 92, 1995.
42. Ian, brownli(ed): basic documents in international law, Clarendon press, oxford, 1995.
43. International covenant of economic, social and cultural rights (1966), in H.R: A compilation of international instruments.
44. Kymlicka Will, contemporary political philosophy, Clarendon press, 1999.
45. Khadduri, majid: Islamic conception of justice, Baltimore and London, john Hopkins University press, 1982.
46. Keslen, hans: (law as a normative order) in philosophy of law, ed. By Johnson Conrad, mecmillan publishing company, New York, 1993.
47. Locke john, the second Treatise of government, edited by Gough, Blackwell, 1956.
48. John rawls, “the law of peoples”, Harvard university press, fifth printing 2000.

49. Jorgen HabermasK, The Theory of communicative Action, Volk1: Reason and the Rationalization of society, T. Macarthy (London Heinemann 1984)
50. Malachowski Alan, reading Rorty, basil Blackwell, 1990.
51. Manning David, The mind of Jeremy Bentham, London longman, 1968.
52. Mac Intyre, A. (1985) after virtue: a study in moral theory (London: duckworth).
53. Mackie, J. L. (1980) Humes moral theory, (London: Routledge and kegan Paul).
54. Mill, J. s. (2001) utilitarianism, (ed) by George sher (indianapolis: Hackett publishing company).
55. Nozick Robert "Anarchy, state and utopia" Blackwell, 1974.
56. Pettit Philip & chanddran Kukathas, "Rawls: A theory of justice and its critics", polity press, 1990
57. Pound, roscoe: social control through law, archon books, 1969.
58. Pettit Philip & Robert Goodin, contemporary political philosophy, Blackwell, 1998.
59. Paul, J. (1981) reading nozick: essays on anarchy, state and utopia, oxford: Blackwell.
60. Rawls John "A Theories of justice" oxford university press, (first published, 1971) 1999.
61. Rawls John, "justice as fairness", Harvard University press, 2000.
62. Rawls John lectures on the history of moral philosophy, edited by Barbara Herman, Harvard university press, 2000.
63. Rawls John, "political liberalism" Columbia university press, (first publication, 1993), 1999.
64. Rawls John, collected papers, edited by Samuel freeman, Harvard University press, 1999.
65. Reiss Hans, Kant political writings, Cambridgs University press, 2001.
66. Rawls John, the law of peoples with the idea of public reason revisited, Harvard university press, fifth printing, 2000, inprinted in the United States of America.
67. Rotry Richard, contingency Irony & solidarity, Cambridgs University press, 1989.
68. Rosen Allen, Kant's theory of justice, cornll university press, 1996.
69. Raz, J. (1970) the concept of legal system: an introduction to the theory of legal systems, oxford: Clarendon
70. Sandel Michael, liberalism and the limits of justice, Cambridgs University press, 1982.
71. Sandel Michael, "The procedural Republic and the unencumbered self" political theory, volume 12, Feb 1984.
72. Sidgwick, H (1907) the methods of ethics, (Cambridge: Hackett publishing company).
73. Swinburne, R, G (1981) (duty and the will of God) in Paul Helen (ed). Commabnds and morality (Oxford: Oxford University press).
74. Shapiro Ian, The evolution of rights in libral theory, Cambridgs University press, 1986.
75. Simmonds, N. e. (1986) central issues in jurisprudence: justice, law and right, London: sweet & Maxwell.
76. The procedural Republic and the unencumbered self, political theory, volume 12, No (Feb, 1984).
77. Hart, L.A.(1961) The concept of law.oxford; Clarendon: revisededn 1995